

رئيس مجلس النواب والشورى يستكران الاعتداءات الحوثية الإرهابية على السعودية

أعرب أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب عن بالغ إدانته واستنكاره الشديدين للاعتداءين الإرهابيين اللذين نفذتهما مليشيا الحوثي، واستهدفا مرافق مطار الملك خالد الدولي وطائرة تابعة للخطوط السعودية في المملكة العربية السعودية الشقيقة، ما أسفر عن استشهاد ثلاثة مواطنين سعوديين وإصابة عدد من المواطنين والمقيمين، مؤكداً أن هذه الاعتداءات الآتمة تعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، وتصعيداً خطيراً يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي، وسلامة الملاحة الجوية المدنية.

وأكد في البرقية التي بعثها إلى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى السعودي تضامن مجلس النواب الكامل مع المملكة العربية السعودية الشقيقة، ودعمه التام لكل ما تتخذه من إجراءات لصون سيادتها وأمنها واستقرارها، وحماية المواطنين والمقيمين فيها، ومشدداً على أن أي اعتداء على أمن المملكة العربية السعودية هو اعتداء على أمن مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، داعياً المولى عز وجل أن يتغمد الشهداء بواسع رحمته ومغفرته، وأن يمنّ على المصابين

○ رئيس مجلس النواب.



○ رئيس مجلس الشورى.



كما أعرب علي بن صالح الصالح، رئيس مجلس الشورى، عن الإدانة والاستنكار الشديدين للاعتداءين الإرهابيين اللذين نفذتهما مليشيا الحوثي الإرهابية، واستهدفا مرافق مطار الملك خالد الدولي وطائرة تابعة للخطوط السعودية في المملكة العربية السعودية الشقيقة، وأسفرا عن استشهاد ثلاثة مواطنين سعوديين وإصابة عدد من المواطنين والمقيمين، مؤكداً أن هذه الاعتداءات

السعودية الشقيقة، ووقوفها إلى جانبها في كل ما تتخذه من إجراءات لصون سيادتها وأمنها واستقرارها، وحماية مواطنيها والمقيمين على أراضيها، مشيراً إلى أن أمن المملكة العربية السعودية الشقيقة واستقرارها جزء لا يتجزأ من أمن ملكة البحرين واستقرارها، تجسيدا للعلاقات والروابط الأخوية الوثيقة، وما يجمع المملكتين الشقيقتين من وشائج الأخوة والمحبة الراسخة. وشدد رئيس مجلس الشورى على أهمية تكاتف الجهود الإقليمية والدولية للتصدي للاعتداءات الإرهابية التي تنفذها مليشيا الحوثي وتستهدف الأعيان والمنشآت المدنية، وتعرّض أرواح المدنيين للخطر، بما يحفظ أمن المنطقة واستقرارها، ويضمن احترام قواعد القانون الدولي والمواثيق الدولية ذات الصلة، سائلاً المولى عز وجل أن يتغمد الشهداء بواسع رحمته ومغفرته، وأن يمنّ على المصابين بالشفاء العاجل، وأن يحفظ المملكة العربية السعودية الشقيقة وقيادتها وشعبها من كل مكروه، ويدعم عليها نعمة الأمن والأمان والاستقرار.

تعذر تخصيص ملعب الزلاق مصلى دائماً للعيد.. والسماح باستخدامه مؤقتاً

كتب: محمد القصاص

أفادت وزارة شؤون الشباب بتعذر تغيير تخصيص الملعب القديم بمنطقة الزلاق، في مجمع 1056، وتحويله بشكل دائم إلى مصلى للعيد، نظراً إلى تخصيص العقار لإنشاء مركز شبابي متكامل، مؤكدة إمكانية استمرار استخدام الموقع مصلى مؤقتاً خلال الأعياد، بالتنسيق مع وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف.

جاء ذلك في رد الوزارة على مقترح ورد إلى مجلس بلدي المنطقة الجنوبية بشأن تغيير تخصيص العقار

رقم (11000089)، لإنشاء مصلى دائم للعيد يخدم أهالي الزلاق والمناطق المجاورة، في ضوء الزيادة السكانية ومطالبات الأهالي بتوفير موقع مخصص لأداء صلاة العيد. وأوضحت الوزارة أن المرحلة الأولى من مشروع المركز الشبابي المتكامل نفذت بالفعل، وشملت إعادة تأهيل مقر المركز القائم وتطوير ملاعب كرة القدم، مشيرة إلى أن الخطط المستقبلية تتضمن استكمال مراحل المشروع واستثمار المساحات المتاحة لتطوير المرافق والخدمات المخصصة للشباب. وأكدت الوزارة استمرار تخصيص العقار للغرض

المقرر له، مع إمكانية مواصلة التنسيق مع وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف لإتاحة استخدام الأرض مصلى مؤقتاً خلال الأعياد، إلى حين استكمال مراحل المشروع. وكان ممثل الدائرة التاسعة بمجلس بلدي المنطقة الجنوبية حمد علي الزعبي قد تقدم بالمقترح في مارس الماضي، مستنداً إلى حاجة أهالي المنطقة إلى مصلى دائم للعيد، مشيراً إلى أن الملعب القديم لم يعد يُستخدم لممارسة كرة القدم، وأنه جرى الاستفادة منه مصلى مؤقتاً خلال الأعياد، بعد تهيئته بالتنسيق مع إدارة الأوقاف السنية.



○ حمد الزعبي.

الجمعيات الأهلية: قرارات التنمية الاجتماعية تعزز الشفافية والحوكمة وتبسط الإجراءات

توحيد نماذج جمع التبرعات والتدرج في الجزاءات يدعمان استدامة العمل الخيري

كتبت: مروة أحمد

لعبت القرارات التنظيمية الأخيرة الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية بشأن تعديل آليات وضوابط جمع المال للأغراض العامة ترجيحاً من رؤساء ومفلي الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني في مملكة البحرين، الذين أكدوا أن توحيد نماذج الطلبات وتوضيح المخالفات والجزاءات الإدارية من شأنها تبسيط الإجراءات وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية، بما يدعم ثقة المتبرعين والمجتمع في العمل الخيري والتنموي.

وأضاف أن تفعيل مكتب التراخيص المالية التابع للوزارة من شأنه الإساهم في تسريع البت في الطلبات وتحسين كفاءة الإجراءات، بما يساعد الجمعيات على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية والتنموية في الوقت المناسب. وأشار الغانم إلى أن اعتماد آلية متدرجة للمخالفات والجزاءات الإدارية يعكس أهمية معالجة الأخطاء الإجرائية وتصحيحها، قبل اللجوء إلى إجراءات أكثر تشدداً، بما يراعي طبيعة العمل التطوعي ويشجع المتطوعين على مواصلة عطائهم. وأكد أن وضوح الضوابط المنظمة لجمع الأموال ومصادرهما وأوجه صرفها، إلى جانب الالتزام بمتطلبات الإفصاح والتقارير المالية، يعزز النزاهة والشفافية، ويرسخ ثقة الأفراد والمؤسسات في الجمعيات الأهلية. كما أن تنظيم عمليات قبول الأموال وتحويلها عبر الحدود وفق الأطر القانونية المعتمدة يوفر حماية إضافية للمؤسسات الأهلية، ويدعم جهود مملكة البحرين في صون سلامة المنظومة المالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

من جانبه، قال طارق العطوان، رئيس اللجنة الإعلامية والعلاقات العامة بجمعية العاصمة الخيرية، إن الإجراءات الجديدة تسهم في رفع مستوى الثقة لدى المتبرعين من خلال تعزيز القدرة على توثيق مصادر التبرعات وتحديد أوجه صرفها، والتأكد من توجيه الأموال إلى الأغراض التي جُمعت من أجلها. وأضاف أن تنظيم جمع التبرعات عبر قنوات واضحة ومصرح بها يعزز الحوكمة المالية داخل الجمعيات، ويوفر

حماية للجمعيات والمتبرعين والمستفيدين من عمليات جمع الأموال غير النظامية أو الاحتيالية. وأشار العطوان بدور وزارة التنمية الاجتماعية في تنظيم ورش تعريفية بالقرار الجديد، موضحاً أنها أسهمت في توعية الجمعيات بمضامينه ومتطلباته، وبيان سبل تطبيقه بما يضمن حماية أموال التبرعات والاستفادة منها على الوجه الأمثل. بدوره، قال المهندس أحمد يوسف، نائب رئيس جمعية مدينة سلمان الخيرية الاجتماعية، إن القرارات الجديدة تأتي استجابة للحاجة إلى تطوير آليات تنظيم العمل الأهلي والرقابة عليه، بما يواكب تطورات القطاع واحتياجات الجمعيات، مشيراً إلى أن تبسيط إجراءات تقديم الطلبات وتطوير منظومة العمل الداخلية بالوزارة من شأنهما دعم كفاءة العمل الخيري وتعزيز قدرته على مواصلة العطاء. وفيما يتعلق بلائحة الجزاءات، أوضح يوسف أن التدرج في الإجراءات الإدارية يراعي أهمية التعامل مع المخالفات وفق طبيعتها، ولا سيما الأخطاء الإدارية غير المقصودة، بما يحقق التوازن بين الالتزام بالضوابط التنظيمية وتشجيع المتطوعين على الاستمرار في العمل الأهلي. وأكد أن توفير بيئة تنظيمية واضحة وإجراءات مبسطة من شأنه دعم الجمعيات في أداء رسالتها الاجتماعية، وتعزيز قدرتها على تنفيذ مبادراتها ومشروعاتها بما يخدم المجتمع البحريني.



○ طارق العطوان.



○ إبراهيم الغانم.



○ أحمد يوسف.

ما أجمل قادتنا



القراء الأعزاء، محاضون بالنعيم والله الحمد، فهناك كثير في محيطنا مما يستحق الإشادة والتقدير، ذلك الامتنان بزيد النعم ويضيفي على النفوس بهجة ويستحق محيطنا ونستحق أرواحنا ذلك.

لذا أشعر دائماً بالامتنان لكوني خلقت في البحرين، في إحدى دول الخليج العربي العريقة، ففيها علاقات الشعوب ببعضها وطيدة، والأجمل من ذلك هو

بقلم: المحامية د. هنادي بنت عيسى الجودر

طبيعة علاقات شعوب دول الخليج بقياداتها، حيث تتميز بأريحية لا مثيل لها تمنح خصوصية لطبيعة هذه العلاقات، فلا يتوانى حاكم عن مخاطبة شعبه باعتبارهم أبناء من منطلق يقينه وإيمانه بقربهم منه والتزامه تجاههم إلى هذه الدرجة لا من منطلق أداء واجب ولكن

خُبا وكرامة. وهذا هو الجواب على كل من يسأل عن سرّ الرابطة العميقة والمحبة التي تجمع شعوب دول الخليج العربي بحكامهم. فيفكي الوطن الذي يمر بظروف استثنائية كالعدوان الغاشم أن يستمع إلى كلمة من حاكمه ليتعزّز لديه الشعور الثابت بأن قيادته قريبة منه وبأنها معه في السراء والضراء، تماماً كما حرص صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم على القيام به طوال فترة العدوان، مما أثر إيجاباً في مشاعر المواطنين والمقيمين، وخلق جسراً من التواصل المنمّر معهم وعزّز لاستمرار التقارب الإنساني الرفيع بين القيادة والشعب. كما كان كافياً جداً لمن بذل جهداً جهيداً من اللاعبين في تحد رياضي كدورة كأس الخليج حين لم يُحقق الكأس أن يخرج عليه حاكم دولته ليطمئنه بأننا اجتهدنا وبذلنا ما علينا ولكن النتيجة بيد الله سبحانه، من منطلق ثقة بأن الأفراد والنتائج بيد الله وحده، ولن يكون سوى ما أراه سبحانه أن يكون، وبأن الإنسان لا يملك سوى بذل الجهد المخلص الصادق، ويستحق التقدير على ذلك، هكذا وقف سمو الشيخ محمد بن زايد أمام شعبه ليطمئن فريق كرة القدم. والأمثلة كثيرة لا تُعد ولا تحصى، ففي كل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تجد سلوكاً كهذا من الحاكم لشعبه في مختلف المواقف التي تتطلب طمأنة للأرواح والأنفس التي تنظر إلى قائدها باعتباره أباً وقوداً وقائداً.

hanadialjowder@gmail.com

البحرين تشيد بجهد الحرس الوطني الإماراتي في إنقاذ طاقم ناقلة نفط في الخليج العربي

أعربت وزارة الخارجية عن تقدير مملكة البحرين للجهود التي بذلتها مجموعة حرس السواحل بالحرس الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في إنقاذ أفراد طاقم ناقلة نفط من جنسية أسبوعية إثر اندلاع حريق على متنها في مياه الخليج العربي، مشيدة بكفاءتها وسرعة استجابتها للحوادث والطوارئ البحرية، وحرصها على تقديم الإسعافات اللازمة للمتاجين، بما يسهم في حماية الأرواح وتعزيز الأمن والسلامة في المياه الدولية.

وشددت وزارة الخارجية على دعوة مملكة البحرين إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لحماية السفن التجارية والطواقم البحرية، وضمان أمن وسلامة الملاحة البحرية وحريّة العبور في الممرات البحرية الحيوية، بما يسهم في تعزيز أمن الطاقة العالمي وانسيابية حركة التجارة الدولية وترسيخ الاستقرار الإقليمي والدولي.

البحرين تتضامن مع بنما

أعربت وزارة الخارجية عن تضامن مملكة البحرين مع جمهورية بنما الصديقة جراء الزلزال الذي ضرب البلاد، وأسفر عن انهيار عدد من المباني وأضرار مادية وعمليات إخلاء واسعة، مؤكدة وقوف المملكة إلى جانب حكومة جمهورية بنما وشعبها الصديق في هذه الظروف، معربة عن تمنياتها الشفاء العاجل للمصابين، والسلامة والأمان للجميع.

دعوة إلى تكامل خدمات ذوي الإعاقة وتطوير الكفاءات التأهيلية



كتبت: أمل الحامد

نظمت الجمعية البحرينية لأولياء أمور المعاقين وأصدقائهم، مساء الأربعاء، جلسة حوارية بعنوان «الخدمات المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة في مملكة البحرين ودورها في الرعاية والتأهيل»، قدمتها دعاء موسى، مديرة مركز ابني للتربية الخاصة، ومحلل سلوك مرشح من البورد الأمريكي «كابا»، وفي سلوك معتمد، وذلك بمقر الجمعية في مكاتب الدبلومات التجارية بالمنطقة الدبلوماسية.

واستعرضت موسى أبرز التحديات التي تواجه مراكز تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وفي مقدمتها تنوع الاحتياجات الفردية للمستفيدين، وما يتطلبه اختلاف الحالات من حلول متخصصة قد تكون مرتفعة الكلفة، إلى جانب الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتكامل بين المراكز الخاصة والأهلية والمراكز الخاضعة لإشراف وزارة التنمية الاجتماعية، وبرامج الدمج التابعة لوزارة التربية والتعليم.

وأشارت إلى أن تطوير الكفاءات المهنية يمثل أحد التحديات الأساسية، في ظل الحاجة المستمرة إلى استقطاب الكوادر الفنية وتدريبها، وضمان استمرارية الخدمات وجودتها في مختلف المراحل العمرية، فضلاً عن تطوير أدوات دقيقة لقياس الأثر الفعلي للبرامج التأهيلية ومدى انعكاسها على حياة المستفيدين.

وأكدت أهمية تبني حلول عملية ومستدامة، تشمل إعداد خطط فردية تستند إلى التقييم الدقيق لاحتياجات كل مستفيد، والاستثمار في التدريب المستمر للمختصين، وتعزيز التنسيق بين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، إلى جانب إشراك الأسرة بوصفها شريكاً أساسياً في تنفيذ الخطط ومتابعة نتائجها. وحددت مؤشرات نجاح الخدمات التأهيلية في

تحسن أداء المستفيدين في المهارات الأساسية، وقدرتهم على توظيف المهارات المكتسبة في حياتهم اليومية والمنزلية، وزيادة مشاركتهم في المجتمع والمدرسة، وانخفاض اعتمادهم على الآخرين، وارتفاع مستوى رضا الأسر والمستفيدين. وتناولت الجلسة منظومة الخدمات المجتمعية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية، بما تشمله من رعاية اجتماعية وحماية للحقوق، وخدمات صحية وتأهيلية، وتعليم وتدخل مبكر، وتأهيل مهني، ودعم نفسي وأسري. كما استعرضت دور الوزارة في دعم المراكز والمؤسسات فنياً ومالياً، ومساندة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والأهلي، وترسيخ الدمج المجتمعي. وأشارت موسى بالتطور الذي شهدته الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة، مشيرة إلى توجه نحو تطوير برامج التأهيل المهني بما يتناسب مع قدرات المستفيدين ومتطلبات سوق العمل. وأوضحت أن مركز ابني يقدم برنامجاً لتدريب الشباب من ذوي الإعاقة على مهام الاستقبال وترتيب الملفات والطباعة مدة ستة

أشهر، يعقبه تقييم للبرنامج ونتائج. وشددت على أهمية التدخل المبكر، مؤكدة أن ملاحظة الأسرة لأي مؤشرات غير معتادة في نمو الطفل أو تفاعله تستدعي الانتباه وطلب التقييم المتخصص عند الحاجة، لهما للتدخل المبكر من دور في تعزيز فرص تنمية المهارات وتحقيق الاستقلالية، فضلاً عن الحد من التكاليف المستقبلية للرعاية والتأهيل. واختتمت الجلسة بتأكيد أهمية التكامل المؤسسي، وتطوير الكفاءات الفنية، ومساندة الأسر، وتحسين جودة البرامج التأهيلية، واعتماد آليات منتظمة لقياس النتائج والأثر. وتأتي الجلسة ضمن فعاليات الموسم الثقافي السنوي «حوارات 2026»، الذي تنظمه الجمعية خلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر 2026، ويتناول قضايا ترتبط باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم، بما يسهم في تعزيز الوعي المجتمعي بحقوقهم وتحدياتهم، وفتح آفاق للحوار بين المختصين وأولياء الأمور والجهات المعنية.